التحول السياسي والفوضى المؤسساتية في المجتمع العراقي بعد 2003

دراسة ميدانية من وجهة نظر أساتذة جامعة بابل

Political Transformation and Institutional Disorder in Iraqi Society after 2003
A Field Study from the Perspective of University of Babylon Faculty Members

أ.د. ظاهر محسن هاني *،جامعة بابل، العراق،

art.dahhir.muhsin@uobabylon.edu.iq

تاريخ الارسال:20-01-2026 تاريخ القبول:22-09-2026 تاريخ النشر:30-09-2026

ملخص

يهدف البحث إلى تحليل التحولات السياسية في العراق بعد عام 2003 وانعكاساتها على بنية المؤسسات الحكومية، مع التركيز على "الفوضى المؤسساتية" بوصفها نتيجةً جوهرية لهذا التحول. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الانتقال إلى النظام التعددي لم يُسهم في بناء مؤسسات مستقرة، بل أدى إلى تراجع أدائها. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى بيانات ميدانية جُمعت من عينة عشوائية شملت (239) أستاذاً في جامعة بابل. وقد أظهرت النتائج هشاشة البنية المؤسسية في العراق، وتغليب الانتماءات الفرعية على الهوية الوطنية،وتراجع المشاركة الشعبية، فضلاً عن دور الفساد المالي والإداري وضعف الكفاءة في إضعاف الأداء المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: التحول السياسي، الفوضى المؤسساتية، ضعف الأداء المؤسسي، العراق بعد 2003.

Abstract

This study examines the political transformation in Iraq after 2003 and its impact on governmental institutions, focusing on institutional dysfunction as a key outcome. It argues that the shift to a pluralistic system failed to produce stable and effective institutions, instead weakening institutional performance. Using a descriptive-analytical approach, the study draws on field data from a random sample of 239 faculty members at the University of Babylon. The findings indicate institutional fragility, the strengthening of subnational loyalties over national identity, reduced public participation in decision-making, and the significant role of financial and administrative corruption, along with weak administrative efficiency, in undermining institutional performance.

Keywords: Political transformation, institutional disorder, institutional weakness, post-2003.

المؤلف المرسل*

مقدمة الدراسة

يُعد التحول السياسي في العراق بعد عام 2003م نقطة تحول جذرية في تاريخ البلاد الحديث، حيث شهد المجتمع العراقي تغيرات عميقة طالت البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. لقد أدى سقوط النظام السابق إلى فراغ سياسي ومؤسساتي، مما فتح الباب أمام تحديات معقدة وحالة من الاضطراب المؤسسي الواسع. ولم تكن هذه الفترة مجرد انتقال من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي، بل مثّلت عملية معقدة لإعادة بناء الدولة وتفكيك هياكلها القديمة في ظل انقسامات مجتمعية حادة. وشكّلت التغيرات التي أعقبت عام 2003م مرحلة جديدة اتسمت بالفوضى المؤسساتية، حيث تفككت العديد من أجهزة الدولة القديمة دون وجود بدائل فعالة ومستقرة. وقد أدت هذه الفوضى إلى بروز تحديات متعددة، من أبرزها: ضعف مؤسسات الدولة، وانهيار الجيش والأجهزة الأمنية القديمة، واستُعيض عنها بهياكل جديدة لم تتمكن من فرض الأمن والاستقرار بشكل تام، الأمر الذي أسهم إلى ظهور جماعات مسلحة وميليشيات خارجة عن سيطرة الدولة. كما يبنى النظام السياسي الجديد نهجاً قائماً على المحاصصة الطائفية وتقاسم السلطة بين المكونات العرقية والطائفية، مما أفرز نظامًا سياسيًا قائمًا على الولاءات الضيقة عوضاً عن الكفاءة والمواطنة. وقد أضعف هذا النظام مؤسسات الدولة وأتاح المجال لانتشار الفساد بمختلف صوره. لإضافة إلى ذلك، أصبح العراق مسرحًا لتنافس القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي أثر سلبًا في استقلالية القرار السياسي وساهم في تعميق الانقسامات الداخلية.

مشكلة الدراسة

شهد العراق بعد عام 2003 انتقالاً سياسياً عميقاً رافقته تغيرات بنيوية في النظام السياسي والمؤسسات الحكومية. إلا أنّ هذا التحول لم يؤدِّ إلى بناء منظومة مؤسساتية

مستقرة، بل أسهم ، في كثير من الأحيان ، في إنتاج حالة من الفوضى المؤسساتية تمثّلت في ضعف الحوكمة، وتداخل الصلاحيات، وتفكك منظومات الضبط الإداري، وانتشار شبكات

النفوذ والمحاصصة السياسية. وعلى هذا الأساس تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهم التحول السياسي بعد عام 2003 في نشوء الفوضى المؤسساتية في المجتمع العراقي، وما العوامل البنيوية والسياسية والإدارية التي ساعدت على ترسيخها وإدامتها؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب:

1. الأهمية العلمية :

أ. تسهم في توسيع المعرفة في مجال دراسات التحول السياسي وبناء الدولة في المجتمعات ما بعد النزاعات.

ب. تقدم تحليلاً نقدياً للعلاقة بين التحول السياسي وبين الفوضى المؤسساتية، وهي علاقة لم تُناول بالعمق في الأدبيات الخاصة بالعراق.

2.الأهمية التطبيقية:

أ. تساعد نتائجها صُنّاع القرار في تشخيص نقاط الضعف المؤسساتية ووضع سياسات إصلاحية مستندة إلى تحليل علمي.

ب. تساهم في اقتراح آليات لتحسين الحوكمة وبناء مؤسسات أكثر فعالية واستقلالية.

3.الأهمية المجتمعية:

أ. تُبرز آثار الفوضى المؤسساتية على حياة المواطنين، ولا سيما في مجالات الأمن والخدمات والتنمية.

ب. تفتح المجال أمام المجتمع المدني للمطالبة بإصلاحات قائمة على فهم دقيق لمصادر الخلل.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. تحليل التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 وتحديد ملامحه الأساسية وبنيته الجديدة.

2.تشخيص مظاهر الفوضى المؤسساتية في الجهاز الإداري والحكومي.

3.تحديد العوامل السياسية والاجتماعية والإدارية التي أسهمت في إحداث الفوضى المؤسساتية.

4.استكشاف انعكاسات الفوضى المؤسساتية على المجتمع العراقي.

5.اقتراح معالجات وآليات لإعادة بناء المؤسسات وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

أولاً: التحول السياسي:

التحول هو عملية حركة اطرادية مستمرة ومتتابعة تحدث نتيجة عوامل متداخلة ومتشابكة يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض (القمودي، 2004، صفحة 39).

أما التحول السياسي فهو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، ينجم عن مبادرة تتبناها جماعات لها مصلحة في التغيير، سواء من خلال اللجوء إلى الانقلاب واستعمال القوة (التحول العنيف) أم من خلال استعمال الطرق والوسائل السلمية (التحول السلمي) ويخضع التحول السياسي لتأثير تداخل العوامل الداخلية والخارجية (سمير، 2013، صفحة 101).

ويُعرّف أيضاً بأنه مجموعة من عمليات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، التي تحدث في فترة زمنية محددة، وتفوق في عدد عمليات الانتقال في الاتجاهات المضادة خلال نفس الفترة الزمنية نفسها (هنتجتون، 1993، صفحة 73).

ثانياً: الفوضى المؤسساتية:

تُعرّف الفوضى بأنها اختلال في أداء الوظائف العضوية أو الاجتماعية نتيجة فقد التوجيه والرياسة، أو تعارض الميول والرغبات، أو نقص التنظيم (طاهر و رحمن، 2010، صفحة 801). كما تُعرف بأنها الخلل الذي ينشأ عن فقدان السلطة الموجّهة، أو نقص التنظيم، وهي نقيض النظام والترتيب (صلبيا، 1982، الصفحات 168-169).

ويمكن تعريف الفوضى المؤسساتية إجرائياً بأنها حالة تُقاس من خلال مجموعة من المؤشرات، مثل غياب أو ضعف تطبيق الإجراءات والتعليمات الرسمية، وتضارب الصلاحيات، والتخبط في اتخاذ القرارات... وغيرها من المؤشرات التي تعكس اختلالاً في النظام الإداري، مما يؤدي إلى تذبذب الأداء وصعوبة تحقيق الأهداف المؤسسية.

ثالثاً: المجتمع العراقي

يعرفّ هوبهاوس **Hobhaouse** المجتمع بأنه مجموع الأفراد الذين يسكنون بقعة جغرافية محددة ومعترف بها من الناحية السياسية، ولهؤلاء الأفراد مجموعة من المقاييس والعادات والتقاليد والقيم والاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك. **(Hobhouse, 1964, p. 23)**

فيما يعرفه ماكيفر وبيج في كتابهما الذائع (المجتمع) بأنه نسق مكون من الأعراف المنوعة والإجراءات المرسومة التي يتبعها الأفراد أو يحافظون عليها، مثلما يتكون من السلطة والمعونة المتبادلة، ومن كثير من التجمعات، وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني. وهو يشكل شرطاً ضرورياً لأسباب الحياة (ماكيفر و بيج، 1974، صفحة 16).

وعلى هذا الاساس يمكن تعريف المجتمع العراقي أجرائياً بأنه: يُعرَّف المجتمع العراقي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه مجموعة الأفراد والجماعات التي تعيش في العراق، وتتأثر مباشرة بالتحول السياسي وما نتج عنه من فوضى مؤسساتية، ويُقاس من خلال مؤشرات ضعف الأداء المؤسسي، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وأنماط المشاركة السياسية، وتأثير المحاصصة والفساد على البنية الاجتماعية.

أولاً: التحول السياسي: المفهوم والتأثير

إن عمليات التغيير السياسي معقدة إلى حد بعيد وتستند إلى عدد ضخم من العوامل المتفاعلة، فضلاً عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة لها. وترتكز هذه العمليات على أربع آليات لأحداث التغيير، هي التحول، والتكيف، والإرغام اللاعنيف، والتحلل. ففي أثناء المقاومة (المعارضة)، يقدم النظام الحاكم تنازلات محدودة لا تصل إلى إحداث تغيير جذري، وإنما يقدمها لتفادي خسائر أكبر (الموند و الابن، 1980، صفحة 285).

وقد مثّلت عمليات التحول السياسي الظاهرة العالمية الأبرز خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقبل ذلك، كان عدد النظم الديمقراطية محدوداً في أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، في حين كانت الساحة السياسية مليئة بأشكال مختلفة من نظم الحكم غير الديمقراطية، بما في ذللك النظم العسكرية، ونظم الحزب الواحد ونظم الدكتاتوريات الفردية الشخصية. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، التي بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان منذ العام 1974، ثم امتدت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال ثمانينات القرن العشرين، وامتدت إلى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي وبعض أجزاء أفريقيا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي. وقد أصبح واضحاً أن الديمقراطية ومؤسساتها قد ترسخت في البلدان أعلاه خلال عقد من انهيار النظم التسلطية فيها (علاي، 2007، صفحة 177).

وعلى هذا الأساس، يمكن أن يتحقق التحول السياسي بصورة كاملة في الدولة إذا ما توافرت المؤشرات التالية:

1. وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد.
2. إصدار دستور جديد، يلبي تطلعات مختلف فئات المجتمع.
3. ترسيخ الطابع المؤسسي في مؤسسات الدولة.
4. تشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيداً عن وجود أي قوى أخرى تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
5. سيادة ثقافة سياسية في المجتمع تحترم حقوق الإنسان، وتتمثل في احترام حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون.
6. بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون (الوحيشي، 2015، صفحة 61).

ثانياً: الفوضى المؤسساتية: أسبابها وبعض مظاهرها

تشير الفوضى إلى مجموعة من العمليات المتقطعة التي يحدث بموجبها تحول من حالة الاستقرار والنظام إلى حالة الفوضى، ويستخدم بعض الباحثين مصطلح الفوضى بمعنى أوسع للإشارة إلى جميع الديناميات غير الخطية للأنظمة غير المتوازنة، ومن هذا المنظور، تجسد الأنظمة شبه المستقرة أخلاقيات المجتمع وسلوكياته وجمالياته، ما دامت التفرعات أو التحولات التي قد تُهدد الاستقرار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد جرى تجنبها أو احتوائها **(i.font, pere, & Regis, 2006, pp. 2-3)**.

وقد استخدم إميل دوركهايم مفهوم «الأنومي» (**Anomie**)، الذي يعني حرفيًا غياب القانون أو اللامعيارية، لوصف حالة اجتماعية تفقد فيها المعايير والقيم المشتركة قدرتها على تنظيم سلوك الأفراد. وبمعنى آخر، يحدث ذلك عندما تنهار القواعد الاجتماعية، فلا يعود الأفراد قادرين على تحديد ما هو متوقع منهم، وتصبح الحدود الأخلاقية والمعيارية غير واضحة (**Nickerson, 2025**).

إذ عاش الشعب العراقي عقودًا من الاضطرابات على مختلف المستويات في ظل صمت إقليمي ودولي. وتُعزى هذه الأوضاع، وفق عدد من الدراسات، إلى سياسات النظام البعثي آنذاك، حيث بدأت المشكلات تتفاقم بصورة واضحة منذ ثورة 14 تموز 1958م، التي أسفرت عن قيام النظام الجمهوري وبداية مرحلة الانقلابات والأزمات السياسية. وقد عاش العراق تحت وطأة خمسة انقلابات عسكرية، وخاض ثلاث حروب طاحنة، فضلًا عن حصار اقتصادي استمر ثلاثة عشر عامًا، انعكست آثاره وتداعياته على الشعب العراقي بصورة كبيرة (خورشيد، 2012، صفحة 3). كما شهد المجتمع العراقي خلال فترة ذلك النظام السياسي تراجعًا ملحوظًا على مختلف المستويات، في ظل انتشار الفساد وتفاقم معدلات الفقر، الأمر الذي أدى إلى تراجع فرص العيش الكريم لدى شريحة واسعة من السكان (العبيدي، 2023، صفحة 113).

ويُعد عام 2003، الذي انهار فيه النظام السياسي البعثي وحل محله نظام جديد قائم على التداول السلمي للسلطة، والتعددية الحزبية، والالتزام بالدستور، نقطة تحول جذرية في تاريخ العراق الحديث. فقد أدى هذا التحول إلى تشكيل نظام سياسي جديد لإدارة شؤون الدولة، رافقته العديد من الآثار والتداعيات التي انعكست على الدولة والمجتمع، وأعقب ذلك إعادة هيكلة للبنية الاجتماعية والنظام السياسي. (علي، 2021، صفحة 14).

أ. تداخل الصلاحيات وعدم وضوحها: يُعدّ التداخل في الصلاحيات بين السلطات من أبرز التحديات التي قد تواجه النظم السياسية والقانونية في العديد من الدول، إذ يشكل قضية محورية تؤثر بصورة كبيرة في مبدأ الفصل بين السلطات، وقد يُقوِّض في بعض الأحيان استقلالية كل سلطة من السلطات العامة (الفدعم و رجائي، 2025، صفحة 279).

ب. ازدواجية التشريعات: يمكن القول إن ازدواجية التشريعات في العراق لا تقتصر على كونها مشكلة قانونية فحسب، بل تمثل ظاهرة اجتماعية-سياسية معقدة تؤثر بعمق في أداء المؤسسات الحكومية. وتنعكس هذه الظاهرة في تعدد المرجعيات القانونية وتباين النصوص التشريعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إرباك العمل المؤسسي وإضعاف كفاءة تطبيق القانون. ومن ثم، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب إصلاحات تشريعية ومؤسسية تسهم في توحيد التشريعات وتعزيز الثقافة القانونية، بما يدعم بناء مؤسسات قادرة على تطبيق القانون بعدالة وشفافية.

تكشف ازدواجية التشريعات عن أزمة أعمق تتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق. فالدولة، في هذا السياق، لم تنجح بعد في فرض قانون موحد يتمتع بشرعية اجتماعية واسعة، في حين يستمر المجتمع في الاعتماد على أنماط تنظيم تقليدية موازية. ويؤدي هذا الوضع إلى ما يمكن تسميته بـ«عدم اليقين القانوني»، الذي ينعكس سلبًا على الأداء المؤسسي والتنمية الإدارية. ويمكن تلخيص أبرز هذه الانعكاسات فيما يأتي:

1. ضعف الكفاءة الإدارية: إذ تؤدي تعددية القوانين والتعليمات والقرارات إلى إرباك عمل الموظفين الحكوميين، فيجدون أنفسهم أمام نصوص متعارضة ومتداخلة، مما يدفعهم إلى التردد في اتخاذ القرار أو اللجوء إلى التفسير الشخصي.

2. تعزيز البيروقراطية والفساد: إذ يخلق الغموض التشريعي بيئة مناسبة لانتشار الفساد الإداري، كما تُستغل الثغرات القانونية لتبرير التأخير في إنجاز المعاملات أو تمرير المصالح الخاصة.
3. غياب المساءلة المؤسسية: فعندما تتعدد المرجعيات القانونية، يصبح من الصعب تحديد المسؤولية القانونية بدقة، مما يُضعف آليات الرقابة والمحاسبة.
4. تراجع ثقة المواطن بالمؤسسات: فمن منظور سوسيولوجي، يؤدي عدم اتساق التشريعات إلى شعور المواطن بعدم العدالة وعدم المساواة أمام القانون، الأمر الذي يكرس الاغتراب الاجتماعي ويُضعف الانتماء إلى الدولة ومؤسساتها.

ت. الاجتهاد الشخصي في العمل الإداري: يشير الاجتهاد الشخصي في العمل الإداري إلى اعتماد الموظف أو المسؤول الإداري على تقديراته الفردية وخبراته الخاصة، بدلاً من الالتزام الصارم بالقوانين والتعليمات والإجراءات الرسمية المعتمدة. ويبرز هذا النمط غالبًا في البيئات التي تتسم بضعف التشريعات، أو غموضها، أو عدم استقرارها، أو في ظل ثقافة تنظيمية تتسامح مع تجاوز القواعد. ومن منظور علم الاجتماع، يمكن النظر إلى الاجتهاد الشخصي بوصفه آلية تكيف اجتماعي يلجأ إليها الأفراد للتعامل مع اختلالات النظام الإداري، لكنه يتحول إلى ممارسة سلبية عندما يصبح قاعدة عامة تحكم العمل المؤسسي. ويمكن تفسير انتشار الاجتهاد الشخصي في ضوء مفهوم الأنومي (اللامعيارية) عند إميل دوركهايم، حيث تفقد القواعد والمعايير الاجتماعية قدرتها على توجيه السلوك. كما يمكن أيضاً ربط الظاهرة بنظرية الدولة الهشة التي تعاني من ضعف في احتكار السلطة والتنظيم، فضلًا عن

مقاربات الحوكمة الرشيدة التي تؤكد أن غياب الشفافية والمساءلة يولد أنماطًا غير رسمية في إدارة الشأن العام.

ث. الفساد المالي والإداري: يتميز الفساد في العراق بأنه ظاهرة قديمة ومتجددة في آنٍ واحد، إذ تمتد جذوره إلى مراحل سابقة منذ نشوء الدولة العراقية وحتى يومنا هذا، إلا أنه اتسم بالتذبذب وعدم الثبات من حيث الحجم والانتشار. وقد شهدت مرحلة ما بعد 2003/4/9 تحولًا بارزًا في طبيعة الفساد وحجمه، إذ أصبح يمثل مشكلة عامة تؤثر في مختلف مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق، أصدرت العديد من المنظمات الدولية تقارير ومؤشرات خاصة بقياس مستويات الفساد على مستوى العالم. ويُعرَّف الفساد بأنه استغلال السلطة أو المنصب العام لتحقيق منفعة خاصة. وعادةً ما يتجسد الفساد عندما يقوم موظف عام بقبول رشوة أو طلب منفعة غير مشروعة أو ممارسة الابتزاز مقابل تسهيل عقد أو إجراء يتعلق بمناقصة عامة. كما قد يحدث عندما تسعى جهات أو أفراد إلى استغلال السياسات والإجراءات العامة لتحقيق مكاسب خاصة أو التفوق على المنافسين بوسائل تتعارض مع القوانين والأنظمة النافذة. ويبرز كذلك ما يُعرف بالفساد السياسي، الناتج عن استحواذ الأحزاب والحركات السياسية على مواقع إدارية مؤثرة تمتلك سلطة واسعة في إدارة المشاريع الاستثمارية والعقود الحكومية. وقد ارتبطت بعض هذه المواقع بملفات فساد كبيرة شملت مسؤولين في الحكومات العراقية المتعاقبة، من بينهم وزراء ووكلاء وزارات ومسؤولون ينتمون إلى أحزاب وتيارات سياسية مختلفة. (هاني، 2023، صفحة 121). ومن ثم فإن انتشار الفساد المالي والإداري يسهم في تعميق الفوضى المؤسساتية من خلال إضعاف قواعد المساءلة، وتراجع الكفاءة الإدارية، وتشويه آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الدولة.

ج. ضعف الرقابة الإدارية: يرى هنري فايول أن الرقابة تمثل إحدى الوظائف الأساسية للإدارة، إذ تهتم بقياس أداء المرؤوسين وتصحيحه بهدف التأكد من تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية. وتُعد الرقابة الإدارية أداة رئيسية للتحقق من مدى نجاح تنفيذ الخطط وتحقيق النتائج المرجوة، كما تشمل مجموعة من الآليات والإجراءات المصممة لقياس الأداء، ومقارنته بالمعايير المعتمدة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند حدوث أي انحراف عن الأهداف المحددة (الشيزاوي، 2024، صفحة 20). ويُقصد بضعف الرقابة الإدارية، إجرائيًا، عجز الأجهزة الرقابية عن أداء وظائفها بكفاءة وفعالية، سواء بسبب قصور تشريعي، أو تدخلات سياسية، أو ضعف الموارد، أو غياب الاستقلالية. ويؤدي هذا الضعف إلى الحد من قدرة المؤسسات على كشف الانحرافات ومتابعة الأداء وضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة. ومن ثم، فإن ضعف الرقابة الإدارية لا يمثل مجرد خلل إداري أو تقني، بل يعكس مشكلات أعمق تتعلق ببنية الدولة وكفاءة مؤسساتها. لذلك فإن الحد من هذه الظاهرة يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية تعزز استقلال الأجهزة الرقابية وفاعليتها، بما يسهم في ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

ح. المحاصصة السياسية: يُقصد بالمحاصصة السياسية توزيع المناصب والموارد العامة بين القوى السياسية أو المكونات الاجتماعية وفق اعتبارات التمثيل والتوافق السياسي، بدلًا من الاعتماد على معايير الكفاءة والاستحقاق. وقد برز هذا النمط بصورة واضحة في العراق بعد عام 2003، إذ أدت العملية السياسية الجديدة إلى ترسيخ مبدأ المحاصصة في تشكيل الحكومات وإدارة مؤسسات الدولة، حتى أصبح أحد السمات الرئيسة للنظام السياسي العراقي. وقد أفرز هذا النظام تحديات

متعددة على مستوى إدارة الدولة، إذ أسهم في توزيع المناصب والوظائف العامة على أسس سياسية وحزبية أكثر من اعتمادها على معايير الكفاءة والخبرة. كما شهدت الحياة السياسية بروز إشكاليات في إدارة الحكم نتيجة اعتماد مبدأ المحاصصة الذي أُقر في مرحلة ما بعد عام 2003، وأصبح، فيما يبدو، عرفًا سياسيًا مؤثرًا في تشكيل الحكومات وإدارة المؤسسات العامة. ومع تزايد عدد الأحزاب والقوى السياسية، تحول البرلمان إلى ساحة للتنافس السياسي والانتخابي المستمر، في حين خضعت العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية لمعادلات التوافق والمحاصصة بين القوى السياسية المختلفة. وقد انعكس ذلك سلبًا على كفاءة الأداء الحكومي، وأثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وساهم في تفاقم الصعوبات المعيشية التي يواجهها المواطن العراقي. (هاني، 2023، صفحة 121).

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1- منهج الدراسة وأداتها :

اعتمد الباحث منهج المسح الاجتماعي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، لما يتيحه من إمكانية جمع البيانات الميدانية المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها. ولتحقيق ذلك، استخدم استمارة مقابلة تضمنت عددًا من الأسئلة ذات الصلة بموضوع الدراسة، فضلًا عن توظيف الملاحظة البسيطة كأداة مكملة لجمع البيانات من المبحوثين.

2- مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من أساتذة ثماني كليات في جامعة بابل، وهي: كلية العلوم الإسلامية، وكلية التربية للعلوم الإنسانية، وكلية التربية الأساسية، وكلية القانون، وكلية طب الأسنان، وكلية الهندسة، وكلية التربية للعلوم الصرفة، وكلية التمريض. وبلغ عدد أفراد

مجتمع الدراسة (1193) أستاذاً وأستاذة، واختيرت منه عينة عشوائية بلغ حجمها (239) وبنسبة (0,20%) من مجتمع الدراسة. وكما هو موضح في جدول (1) أدناه.

جدول (1) يوضح مجتمع البحث وعينته

الكلية	مجتمع البحث	العينة المسحوبة	%
العلوم الإسلامية	76	15	6,2
التربية للعلوم الإنسانية	240	48	20
التربية الأساسية	257	51	21,3
القانون	83	17	7,2
طب أسنان	106	21	8,8
هندسة	258	52	21,8
التربية للعلوم الصرفة	130	26	10,9
تمريض	43	9	3,8
المجموع	1193	239	%100

3-حدود الدراسة ومجالاتها :

- المجال المكاني : وقد حدد بثماني كليات في جامعة بابل (4) منها إنسانية، و(4) علمية.
- المجال البشري : ويشمل أساتيذ الكليات المختارة من الذكور والإناث .
- المجال الزماني : وقد تحدد من الفترة 2026/4/1 – 2026/ 7/25 .

4- الوسائل الإحصائية :

استخدم الباحث برنامج **SPSS** لتحليل نتائج الدراسة.

2. نتائج الدراسة

أ- توصيف الظاهرة المدروسة

1.كيف تصف العراق بعد 2003 في ظل التحول السياسي

جدول (2) يوضح وصف العراق بعد 2003

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
دولة هشة سياسياً وأمنياً	87	36,4
دولة ضعيفة	97	40,5
دولة في طور البناء	55	23,1
المجموع	239	100

يتضح من الجدول (2) أعلاه بأن 36,4% من المبحوثين يرون بان العراق بعد 2003 وفي ظل التحول السياسي أصبح دولة هشة سياسياً وامنياً، بينما يرى 40,5% منهم بأن العراق قد أصبح دولة ضعيفة، ونجد أن من يرى العراق بعد 2003 دولة في طور البناء كانت نسبتهم 23,1 من مجموع عينة الدراسة.

2.عملية التحول السياسي بعد 2003 وتعزيز المشاركة الشعبية

جدول (3) يوضح عملية التحول السياسي بعد 2003 وتعزيز المشاركة الشعبية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
ساهمت بشكل كبير	76	31,8
ساهمت بدرجة محدودة	88	36,9
لم تساهم	25	10,4
لا بل أدت إلى تراجع المشاركة	50	20,9
المجموع	239	100

تشير بيانات الجدول (3) أعلاه بأن 31,8% من المبحوثين يرون بأن عملية التحول السياسي بعد 2003 ساهمت بشكل كبير في تعزيز المشاركة الشعبية لصنع القرارات، بينما نجد أن 36,9% منهم يرون بأن هذا التحول ساهم بدرجة محدودة في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرارات، ونجد أن 10,4% منهم يرون بأن التحول السياسي لم يسهم في تعزيز المشاركة الشعبية لصنع القرارات، في حين أكد 20,9% من المبحوثين بأن التحول السياسي بعد 2003 أدى إلى تراجع المشاركة الشعبية في صنع القرارات المصيرية في العراق.

3. ما الذي عززه التحول السياسي بعد عام 2003 في العراق

جدول (4) يوضح ما الذي عززه التحول السياسي بعد عام 2003 في العراق

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
الشعور بالهوية الوطنية	172	71,9	2
الانتماءات الفرعية	195	81,5	1
توسيع التمتع بالحريات	102	42,6	4
لم يعزز أي شيء	112	46,8	3

وعند سؤال المبحوثين حول ما الذي عززه التحول السياسي بعد 2003 في العراق فقد جاءت إجابات المبحوثين كما في الجدول (4) أعلاه، إذ جاءت إجابة أنه عزز (الانتماءات الفرعية) بالمرتبة الأولى وبنسبة 81,5%، بينما جاءت إجابة انه عزز (الشعور بالهوية الوطنية) بالمرتبة الثانية وبنسبة 71,9%، ونجد أن إجابة (لم يعزز أي شيء) قد جاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة 46,8%، في حين جاءت إجابة (توسيع التمتع بالحريات) بالمرتبة الرابعة وبنسبة 42,6%.

4. السبب الرئيسي لضعف أداء المؤسسات الحكومية بعد 2003

جدول (5) يوضح السبب الرئيسي لضعف أداء المؤسسات الحكومية بعد 2003

الإجابة	العدد	النسبة المئوية	التسلسل المرتبي
نقص الموارد المالية والبشرية	102	42,6	5
الفساد المالي والإداري	239	100	1
عدم كفاءة الموظفين وغياب التدريب	210	87,8	2
غياب أخلاقيات العمل العام والانضباط الوظيفي	198	82,8	4
سيادة منطق إدارة الأزمات بدل التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد	200	83,6	3

وعند سؤال المبحوثين حول رأيهم عن السبب الرئيسي لضعف أداء المؤسسات الحكومية بعد 2003، جاءت إجاباتهم كما وردت في الجدول (5)، إذ جاء سبب (الفساد المالي والإداري) بالمرتبة الأولى وبنسبة 100%، بينما جاء سبب (عدم كفاءة الموظفين وغياب التدريب) بالمرتبة الثانية وبنسبة 87,8%، كما جاء سبب (سيادة منطق إدارة الأزمات بدل التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد) بالمرتبة الثالثة وبنسبة 83,6%، ونجد أن سبب (غياب أخلاقيات العمل العام والانضباط الوظيفي) قد جاء بالمرتبة الرابعة وبنسبة 82,8%، في حين أشار 42,6% من المبحوثين على أن سبب (نقص الموارد المالية والبشرية) قد جاء بالمرتبة الخامسة وبنسبة 42,6% من مجموع المبحوثين.

5.تداخل الصلاحيات و أبرز مظاهر الفوضى المؤسساتية

جدول (6) يوضح تداخل الصلاحيات و أبرز مظاهر الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم يمثل مظهرا رئيسيا للفوضى المؤسساتية	105	44
يمثل أحد المظاهر المهمة	73	30,5
لا يعد من مظاهر الفوضى المؤسساتية	61	25,5
المجموع	239	100

تشير بيانات الجدول (6) أعلاه بأن 44% من المبحوثين يرون بأن تداخل الصلاحيات يمثل مظهراً رئيسياً للفوضى المؤسساتية، بينما يرى 30,5% منهم بأن تداخل الصلاحيات يمثل أحد المظاهر المهمة للفوضى المؤسساتية، في حين يرى 25,5% من المبحوثين بأن تداخل الصلاحيات لا يعد من مظاهر الفوضى المؤسساتية.

6.المؤسسات الحكومية وضعف التنسيق بين دوائرها المختلفة

جدول (7) يوضح المؤسسات الحكومية وضعف التنسيق بين دوائرها المختلفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تعاني من ضعف تنسيق كبير	98	41
تعاني من ضعف تنسيق محدود	75	31,3
لا تعاني من ضعف في التنسيق	41	17,2
لست متأكداً	25	10,4
المجموع	239	100

توضح بيانات الجدول (7) بأن 41% من أفراد العينة المبحوثة يرون بأن المؤسسات الحكومية تعاني من ضعف تنسيق كبير، بينما يرى 31,3% منهم بأن المؤسسات الحكومية تعاني من ضعف تنسيق محدود، ونجد أن 17,2% منهم يرون بأن المؤسسات الحكومية لا

تعاني من ضعف في التنسيق بين دوائرها المختلفة، في حين أكد 10,4% منهم بأنهم ليسوا متأكدين من أن المؤسسات الحكومية تعاني أو لا تعاني من ضعف التنسيق بين دوائرها المختلفة.

7.ازدواحية سن التشريعات وإرباك عمل المؤسسات الحكومية

جدول (8) يوضح ازدواجية سن التشريعات وإرباك عمل المؤسسات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تسهم بدرجة كبيرة	122	51,1
تسهم بدرجة محدودة	102	42,7
لا تسهم في إرباك العمل المؤسسي	10	4,1
لست متأكداً	5	2,1
المجموع	239	100

تشير بيانات الجدول (8) أعلاه، أن 51,1% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن ازدواجية سن التشريعات تسهم بدرجة كبيرة في إرباك عمل المؤسسات الحكومية وتؤثر على جودة الأداء المؤسسي، بينما نجد أن 42,7% منهم يؤكدون بأنها تسهم بدرجة محدودة، كما أشار 4,1% منهم على أن ازدواجية التشريعات لا تسهم في إرباك العمل المؤسسي، في حين كان 2,1% من أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من مدى مساهمة ازدواجية التشريعات في إرباك العمل المؤسساتي.

8.العمليات الإدارية والاجتهادات الشخصية

جدول (9) يوضح العمليات الإدارية واعتمادها على الاجتهادات الشخصية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهادات الشخصية	135	56,4
تعتمد بدرجة محدودة على الاجتهادات الشخصية	89	37,3
تعتمد بشكل رئيس على الإجراءات الرسمية	15	6,3
المجموع	239	100

توضح بيانات الجدول (9) بأن 56,4% من أفراد عينة الدراسة بأن العمليات الإدارية تعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهادات الشخصية أكثر من اعتمادها على الإجراءات الرسمية، بينما يؤكد 37,3% منهم بأنها تعتمد بدرجة محدودة على الاجتهادات الشخصية، في حين يؤكد 6,3% منهم على أن العمليات الإدارية تعتمد بشكل رئيس على الإجراءات الرسمية وليس على الاجتهادات الشخصية.

9.ضعف الأداء المؤسسي وتراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية

جدول (10) يوضح ضعف الأداء المؤسسي وتراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أسهم بدرجة كبيرة	129	54
أسهم بدرجة محدودة	98	41
لم تسهم في تراجع الثقة الشعبية	12	5
المجموع	239	100

تؤكد بيانات الجدول (10) أعلاه، على أن 54% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن ضعف الأداء المؤسسي أسهم بدرجة كبيرة في تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية،

بينما يؤكد 41% منهم على أن ضعف الأداء المؤسسي أسهم بدرجة محدودة في تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية، في حين يؤكد 5% منهم على أن ضعف الأداء المؤسسي لم يُسهم في تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية.

10.غياب الرقابة الحكومية وتفاقم الفساد الإداري والمالي

جدول (11) يوضح غياب الرقابة الحكومية وتفاقم الفساد الإداري والمالي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
يؤثر بشكل كبير	112	46,9
يؤثر بشكل محدود	70	29,3
لا يؤثر	57	23,8
المجموع	239	100

توضح بيانات الجدول (11) على أن 46,9% من أفراد عينة الدراسة، يرون بأن غياب الرقابة الحكومية يؤثر بشكل كبير في تفاقم مظاهر الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات العامة، بينما يؤكد 29,3% منهم على أن غياب الرقابة الحكومية يؤثر بشكل محدود في تفاقم الفساد، في حين يؤكد 23,8% منهم على أن غياب الرقابة الحكومية لا يؤثر في تفاقم الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات العامة.

11.ضعف الرقابة والمحاسبة وتفاقم الفوضى المؤسساتية

جدول (12) يوضح ضعف الرقابة والمحاسبة وتفاقم الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	210	87,8
لا	29	12,2
المجموع	239	100

أشارت البيانات الواردة في الجدول (12) على أن 87,8% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن ضعف الرقابة والمحاسبة كان عاملاً أساسياً في تفاقم الفوضى المؤسساتية، في حين يرى 12,2% منهم على أن ضعف الرقابة والمحاسبة لا يكون عاملاً أساسياً في تفاقم الفوضى المؤسساتية.

12.غياب المعايير المهنية والكفاءة في التعيينات وضعف أداء المؤسسات الحكومية

جدول (13) يوضح غياب المعايير المهنية والكفاءة في التعيينات وضعف أداء المؤسسات

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	198	82,8
لا	41	17,2
المجموع	239	100

أوضحت بيانات الجدول (13) على أن 82,8% يؤكدون بان غياب المعايير المهنية والكفاءة في التعيينات أدى إلى ضعف كبير في أداء المؤسسات الحكومية، في حين أكد 17,2% منهم على أن غياب المعايير المهنية والكفاءة لا تؤدي إلى ضعف كبير في أداء المؤسسات الحكومية

13. نظام المحاصصة السياسية وضعف أداء المؤسسات الحكومية

جدول (14) يوضح نظام المحاصصة السياسية وضعف أداء المؤسسات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	177	74,1
لا	62	25,9
المجموع	239	100

أكدت البيانات الواردة في الجدول (14) أعلاه، بأن 74,1% من أفراد عينة الدراسة بأن نظام المحاصصة السياسية هو السبب الجذري وراء ضعف أداء المؤسسات الحكومية، في حين يرى 25,9% منهم على أن نظام المحاصصة ليس هو السبب وراء ضعف أداء المؤسسات الحكومية.

14.عدم فهم الصلاحيات وتفاقم الفوضى المؤسساتية

جدول (15) يوضح عدم فهم الصلاحيات وتفاقم الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	165	69,1
لا	74	30,9
المجموع	239	100

توضح بيانات الجدول (15) أعلاه بأن 69,1% من المبحوثين يرون بان عدم فهم الصلاحيات الممنوحة يعد سبباً في تفاقم الفوضى المؤسساتية، في حين أشار 30,9% منهم إلى أن عدم فهم الصلاحيات لا يعد سبباً في تفاقم الفوضى المؤسساتية.

15. عدم تحصين الجهاز القضائي من الضغوط السياسية والتجاوز على المؤسسات الحكومية

جدول (16) يوضح عدم تحصين الجهاز القضائي من الضغوط السياسية والتجاوز على المؤسسات الحكومية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	199	83,3
لا	40	16,7
المجموع	239	100

تشير بيانات الجدول (16) أعلاه بأن 83,3% من المبحوثين يؤكدون على أن عدم تحصين الجهاز القضائي من الضغوط السياسية يشكل سبباً رئيسياً في زيادة التجاوز على مؤسسات الدولة وممتلكاتها، في حين يؤكد 16,7% منهم على أن ذلك لا يعد سبباً في التجاوز على مؤسسات الدولة وممتلكاتها.

16. الثقة في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفوضى المؤسساتية

جدول (17) يوضح الثقة في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
ثقة عالية جداً	22	9,2
ثقة متوسطة	39	16,3
ثقة ضعيفة	79	33,1
لا أثق في قدرتها على الأطلاق	99	41,4
المجموع	239	100

تؤكد بيانات الجدول (17) أعلاه، بأن 9,2% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن لديهم ثقة عالية جداً في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفوضى المؤسساتية، بينما نجد أن 16,3% منهم يرون بان لديهم ثقة متوسطة في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية على مكافحة الفوضى المؤسساتية، ونجد أن 33,1% يرون بأن لديهم ثقة ضعيفة في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية في مكافحة الفوضى المؤسساتية، في حين يؤكد 41,4% من أفراد العينة بأنهم لا يثقون في قدرة الأجهزة القضائية والرقابية في مكافحة الفوضى المؤسساتية.

17. الفوضى المؤسساتية و أثرها على الخدمات الأساسية

جدول (18) يوضح الفوضى المؤسساتية و أثرها على الخدمات الأساسية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أدت إلى تحسن ملحوظ في جودة الخدمات	33	13,8
لم يحدث تغيير يذكر	9	3,8
تدهور كبير في جودة الخدمات	85	35,5
حدث تحسن في بعض المناطق وتدهور في مناطق أخرى	112	46,9
المجموع	239	100

أوضحت البيانات الواردة في الجدول (18) على أن 13,8% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن الفوضى المؤسساتية أدت إلى تحسن ملحوظ في جودة الخدمات، بينما يؤكد 3,8% بأن الفوضى المؤسساتية لم تحدث تغيير يُذكر على الخدمات الأساسية، ونجد أن 35,5% منهم يرون بأن الفوضى المؤسساتية أدت إلى تدهور كبير في جودة الخدمات، في حين أكد 46,9% منهم على أنه حدث تحسن في بعض المناطق وتدهور في مناطق أخرى بسبب الفوضى المؤسساتية.

18. تأثر الجامعات بالفوضى المؤسساتية بعد عام 2003

جدول (19) يوضح تأثر الجامعات بالفوضى المؤسساتية بعد عام 2003

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم تأثرت	201	84,1
كلا لم تتأثر	38	15,9
المجموع	239	100

أوضحت البيانات الواردة في الجدول (19) على أن 84,1% من المبحوثين يؤكدون بأن الجامعات العراقية قد تأثرت بأشكال من الفوضى المؤسساتية بعد عام 2003، في حين يؤكد 15,9% منهم على أن الجامعات العراقية لم تتأثر بالفوضى المؤسساتية بعد عام 2003.

19. الإصلاحات الحكومية والحد من الفوضى المؤسساتية

جدول (20) يوضح الإصلاحات الحكومية والحد من الفوضى المؤسساتية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم أسهمت	51	21,3
كلا لم تسهم	188	78,7
المجموع	239	100

تشير البيانات في الجدول (20) أعلاه على أن (21,3%) من المبحوثين يرون بأن الإصلاحات الحكومية خلال السنوات الماضية قد أسهمت في الحد من الفوضى المؤسساتية، بينما نجد أن 78,7% منهم يرون بان تلك الإصلاحات لم تسهم في الحد من الفوضى المؤسساتية.

أبرز النتائج

أظهرت الدراسة الحالية مجموعة من النتائج التي تستحق الاهتمام، نذكر منها:

1. إن 23,1% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن العراق بعد 2003 دولة في طور البناء.

2. في حين أكد 20,9% من أفراد عينة الدراسة بأن التحول السياسي بعد 2003 أدى إلى تراجع المشاركة الشعبية في صنع القرارات المصيرية في العراق.
3. ويرى 44% من أفراد عينة الدراسة بأن تداخل الصلاحيات يمثل مظهراً رئيسياً للفوضى المؤسساتية.
4. كما أن 51,1% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن ازدواجية سن التشريعات تسهم بدرجة كبيرة في إرباك عمل المؤسسات الحكومية وتؤثر على جودة الأداء المؤسسي.
5. وأن 56,4% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن العمليات الإدارية تعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهادات الشخصية أكثر من اعتمادها على الإجراءات الرسمية.
6. وأن 54% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن ضعف الأداء المؤسسي أسهم بدرجة كبيرة في تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات الحكومية.
7. كما أن 46,9% من أفراد عينة الدراسة، يرون بأن غياب الرقابة الحكومية يؤثر بشكل كبير في تفاقم مظاهر الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات العامة.
8. وأن 83,3% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن عدم تحصين الجهاز القضائي من الضغوط السياسية يشكل سبباً رئيسياً في زيادة التجاوز على مؤسسات الدولة وممتلكاتها.
9. ويرى 84,1% من أفراد عينة الدراسة أن الجامعات العراقية قد تأثرت بأشكال من الفوضى المؤسساتية بعد عام 2003.
10. كما أن 78,7% من أفراد عينة الدراسة يرون بان تلك الإصلاحات لم تسهم في الحد من الفوضى المؤسساتية.

التوصيات

1. على المستوى التشريعي والقانوني:

أ. توحيد التشريعات وإلغاء القوانين المتعارضة من خلال لجنة وطنية مستقلة لمراجعة المنظومة القانونية، بما يقلل من الازدواجية واللايقين القانوني.

ب. تحديد الصلاحيات بدقة في القوانين والأنظمة الإدارية، ومنع التداخل بين السلطات والمؤسسات، خاصة بين المركز والمحافظات.

2. على مستوى الحوكمة والإدارة العامة:

أ. اعتماد نظام إدارة مؤسسية موحد قائم على الإجراءات المكتوبة (**Standard Operating Procedures**)، للحد من الاجتهادات الشخصية في العمل الإداري.

ب. الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية.

3. مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة:

أ. تفعيل دور الأجهزة الرقابية ومنحها الاستقلالية القانونية والمالية، وربط نتائجها بإجراءات قضائية ملزمة.

ب. اعتماد الشفافية الرقمية (الحكومة الإلكترونية) في التعيينات والعقود والمناقصات لتقليل فرص الفساد.

4. إصلاح نظام التعيينات وبناء الكفاءة:

أ. ربط التعيينات والترقيات الوظيفية بمعايير الكفاءة والخبرة المهنية بدل الانتماء الحزبي أو الطائفي.

ب. تنفيذ برامج تدريب إلزامية ومستمرة للموظفين الحكوميين، خاصة في مجالات الإدارة العامة والنزاهة الوظيفية.

5. تحصين القضاء واستقلاله:

أ. تشريع قوانين تضمن استقلال السلطة القضائية وتحميها من التدخلات السياسية.

ب. تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء من خلال سرعة البت في قضايا الفساد الكبرى ومحاسبة المتورطين دون استثناء.

6. على المستوى المجتمعي والأكاديمي:

أ. تمكين الجامعات من لعب دور رقابي واستشاري عبر مراكز بحثية متخصصة في تقييم السياسات العامة.

ب. دعم منظمات المجتمع المدني والإعلام المهني لممارسة الرقابة المجتمعية وتعزيز ثقافة المساءلة.

7. تفكيك منطق المحاصصة السياسية: والعمل التدريجي على تفكيك نظام المحاصصة عبر إصلاح النظام الانتخابي وقانون الأحزاب، بما يعزز المواطنة والتمثيل القائم على البرامج لا الهويات الفرعية.

المراجع والمصادر

اسماء نيازي طاهر، و بيمان فؤاد رحمن. (2010). نظرية الفوضى وتوليد الشكل المعماري. *مجلة الهندسة، 16* (1).

الم القمودي. (2004). التغيير. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

جميل صلبيا. (1982). *المعجم الفلسفي* (الإصدار الجزء الثاني). بيروت: دار الكتاب اللبناني.

حاتم عبد الله محمد الشيزاوي. (2024). أثر الرقابة الإدارية على فاعلية القرارات في المؤسسات الحكومية العمانية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5*(8).

روبرت ماكيفر، و شارلز بيج. (1974). *المجتمع*. (علي أحمد عيسوي، المترجمون) القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

ستار جبار علاي. (2007). التحول الديمقراطي في بنغلادش. *مجلة العلوم السياسية* (35).

صاموئيل هنتجتون. (1993). *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*. (عبد الوهاب العلوي، المترجمون) القاهرة: دار الصباح.

ظاهر محسن هاني. (2023). التعددية السياسية وأزمة بناء الدولة المدنية في العراق. تأليف *أطروحة دكتواره غير منشورة*. العراق: جامعة بغداد، كلية الآداب.

علي مصباح محمد الوحيشي. (2015). دراسة نظرية في التحول الديمقراطي. *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 1* (2).

عياد محمد سمير. (2013). إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي. *مجلة اكاديميا* (1).

غابرييل إيه الموند، و جي بنغهام باويل الابن. (1980). *السياسة المقارنة:دراسات في النظم العالمية*. (أحمد حمودة، المحرر، أحمد علي، و أحمد عناني، المترجمون) القاهرة: مكتبة الوعي العربي.

فرزدق علي. (2021). *التنمية السياسية وأزماتها بعد عام 2003* (المجلد 1). بيروت: مركز الرافدين للحوار.

لواء نعمة الفدعم، و مهدي رجائي. (2025). تحديات التداخل في الصلاحيات بين السلطات:دراسة مقارنة بين القانون العراقي والإماراتي. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 3*(17).

ماجد محمد خورشيد. (2012). *هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الأمريكي (حقائق ومعالجات)* (المجلد 1). بغداد: شركة الديوان للطباعة.

مثنى العبيدي. (2023). الذكرى العشرون لغزو أمريكا للعراق (نظرة على الوثائق البريطانية التي تم الأفراج عنها في فبراير 2023). *مجلة آفاق استراتيجية* (7).

Charlotte Nickerson . (2025). ***Anomie Theory in Sociology***. **https://www-simplypsychology-org.translate.goog/anomie.html** .

Leonard Trelawny Hobhouse. (1964). ***the material culture of simpler peopler***. **london**.

Joan pere ،plazz i.font، و **Dandoy Regis**. (2006). **Chaos Theory and its Application in Political Science**. ***Paper presented at the World Congress,*** **Fukuoka , Japan**.